GENÇ MÜTEFEKKİRLER DERGİSİ
JOURNAL OF YOUNG INTELLECTUALS

e-ISSN: 2718-000X

Yıl/Year: 6, Cilt/Volume: 6, Sayı/Issue: 3

Eylül/September-2025

أدوات السيطرة البريطانية على الخليج العربي 1899-1971

1899-1971 Yılları Arasında Britanya'nın Basra Körfezi Üzerindeki Hakimiyet Araçları

British instruments of control over the Arabian Gulf 1899-1971

Shahla Amin Rashid Mohammed
Yardımcı Doçent, Kerkük Üniversitesi, Beşeri Bilimler Eğitim Fakültesi
Asst. Lect.University of Kirkuk, College of Education for Humanities
Kerkük/IRAK
shahlaamein@uokirkuk.edu.iq
https://orcid.org/0009-0008-3023-1295

Atıf / Citation: Rashid Mohammed, Shahla Amin. "1899-1971 Yılları Arasında Britanya'nın Basra Körfezi Üzerindeki Hakimiyet Araçları".*Genç Mütefekkirler Dergisi* 6/3 (Eylül/September), 866-881

http://doi.org/10.5281/zenodo.17157451

Yayın Bilgisi/Publication Information
Makale Türü/Article Type: Araştırma Makalesi
Geliş Tarihi/Date Received:01.02.2025
Kabul Tarihi/Date Accepted:12.08.2025
Sayfa Aralığı/ Page Range:867-811

İntihal: Bu makale, intihal.net yazılımınca taranmıştır. İntihal tespit edilmemiştir.
Plagiarism: This article has been scanned by intihal.net. No plagiarism detected.
Yayıncı / Published by: Nihat DEMİRKOL / TÜRKİYE

CC BY NC ND

ÖZET

Bu çalışma, 1899'dan 1971'e kadar olan dönemde Britanya'nın Basra Körfezi üzerindeki kontrol araçlarını ele almaktadır. Bu dönem, Britanya'nın Süveyş'in doğusundan çekilmesinden önceki kritik bir aşamayı temsil etmektedir. Britanya, bölgedeki egemenliğini tesis etmek için hukuki, diplomatik, askerî ve idari bir dizi araca başvurmuştur. 1899 yılında Kuveyt ile imzalanan koruma antlaşması gibi ikili anlaşmalar, Britanya hâkimiyetine meşruiyet kazandırma aracı olarak kullanılmıştır. Siyasi misyonlar ve Britanya'nın Körfez'deki mukim temsilcilikleri, şeyhliklerin idaresinde ve politikalarının denetiminde merkezi bir rol oynamıştır. Körfez'deki Britanya donanması, caydırıcılık sağlama ve ticari çıkarları koruma açısından etkili bir araç olmuştur. 20. yüzyılın ikinci yarısında Britanya'nın kullandığı araçlar, doğrudan işgalin maliyetine katlanmaksızın nüfuzunu artırmak amacıyla idari ve teknik destekleri de kapsayacak şekilde gelişmiştir. Çalışma, Britanya'nın stratejik ve ekonomik çıkarlarını güvence altına almak için sert ve yumuşak güç unsurlarını harmanladığı sonucuna ulaşmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Basra Körfezi, Britanya Nüfuzu, Britanya Koruması, İkili Antlaşmalar, Siyasi Mukim.

ABSTRACT

This study investigates the tools employed by Britain to control the Arabian Gulf from 1899 to 1971—a crucial period prior to its withdrawal east of Suez. Britain relied on legal, diplomatic, military, and administrative instruments to consolidate its dominance. Bilateral treaties, like the 1899 Protection Agreement with Kuwait, served to legitimize British influence. Political missions and British residencies played key roles in managing local affairs and monitoring internal policies. The Royal Navy maintained deterrence and secured trade routes. Following World War II, Britain adapted its approach, offering administrative and technical support to Gulf states as a cost-effective alternative to direct rule. The study concludes that British control combined hard and soft power tools to preserve strategic and economic interests in the Gulf until its departure in 1971.

Keywords: Arabian Gulf, British Influence, British Protection, Bilateral Treaties, Political Residency.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أدوات السيطرة البريطانية على الخليج العربي خلال الفترة من **1899** حتى**1971** ، وهي مرحلة حاسمة سبقت انسحاب بريطانيا من شرق السويس، وقد اعتمدت بريطانيا في فرض هيمنتها على مجموعة من الأدوات القانونية، والدبلوماسية، والعسكرية، والإدارية .استُخدمت الاتفاقيات الثنائية، كاتفاقية الحماية مع الكويت عام**1899** ، كوسائل لإضفاء الشرعية على الهيمنة البريطانية، كما لعبت البعثات السياسية والمقيمات البريطانية دورًا محوريًا في إدارة شؤون المشيخات ومراقبة سياساتها .وقد شكل الأسطول البريطاني في الخليج أداة فعّالة للردع وحماية المصالح التجارية، وتطورت الأدوات التي استخدمتها بريطانيا في خلال النصف الثاني من القرن العشرين لتشمل الدعم الإداري والتقني بهدف تعزيز النفوذ دون تكاليف الاحتلال المباشر، يخلص البحث إلى أن بريطانيا مزجت بين الوسائل الصلبة والناعمة لتأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في الخليج العربي حتى لحظة انسحابها عام 1971م.

الكلمات المفتاحية : الخليج العربي، النفوذ البرطاني، الحماية البرطانية ، المعاهدات الثنائية، المقيم السياسي.

المقدمة:

يمكن إرجاع جذور التدخل البريطاني في الخليج العربي وجنوب شبه الجزرة العربية إلى بدايات القرن السابع عشر الميلادي، ففي بداية هذا القرن عملت بريطانيا على تعزيز مصالحا التجارية عبر تأسيس " شركة الهند الشرقية " عام 1600م في لندن، لتكون فيما بعد أداة تعمل على بسط النفوذ السياسي والتجاري البريطاني في المنطقة، وقد كان الدافع الرئيس وراء هذا التوجه البريطاني هو السعي لتأمين الطرق البحرية وضمان وصول السلع والبضائع إلى الهند ومن ثم إلى الأسواق العالمية، والتي كانت تمثل الجوهرة الأثمن في التاج البريطاني.

رسمت بريطانيا نهجاً عملياً دقيقاً لتأمين مصالحا، فعملت على تأسيس العديد من الموانئ البحرية ومراكز تجارية مهمة في مناطق ذات موقع استراتيجي كالهند وعدن والخليج العربي، وقد استعانت من أجل ذلك بقوة بحرية ذات تفوق كبير مكنها من فرض شروطها في الممرات المائية، في ظل زيادة التنافس مع قوة أوروبية أخرى كفرنسا والبرتغال، وكان الخليج العربي من أبرز المواقع التي شهدت هذا التنافس، حيث عمدت بريطانيا إلى ترسيخ نفوذها من خلال تحالفات واتفاقيات أبرمتها مع القوى المحلية، وكرست من خلالها تفوقها في المجال البحري والاقتصادي.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتحديداً بين عامي 1756-1763م، تمكنت بريطانيا استغلال الحرب التي خاضتها مع فرنسا لصالحها، فوسعت نطاق سيطرتها على السواحل الحيوية، لاسيما بعد أن تمكنت من الحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة وفرضت واقعاً جديداً سمح لها بالانفراد في الهيمنة على سواحل الخليج العربي، وخصوصا بعد توقيع اتفاقية باريس 1763م. [1]

بعد أن تمكنت بريطانيا من تقليص منافسة الهيمنة الأوربية الأخرى في الخليج العربي، برز أمامها تحدٍ جديد تمثل في نشاط بحري مارسه عرب القواسم [2] وهم وعم اتحاد قبلي عربي قوي تمركز في سواحل رأس الخيمة والشارقة عام 1727م، بعد ضعف وانهيار دولة اليعاربة، تمكن القواسم من توسيع نفوذهم في مياه الخليج الشرقي حتى بسطوا سيطرتهم على العديد من الجزر، الأمر الذي أتاح لهم تعزيز حضورهم في الممرات لبحرية المهمة. [3]

وقد اعتبرت بريطانيا هذا التوسع القاسمي تهديداً صريحاً ومباشراً لمصالحها في الخليج العربي، لاسيما أنهم سيطروا على عدة مواقع الحيوية التي اعتبرتها بريطانيا نقاطاً مركزية تضمن أمن طرق التجارة البحرية، إضافة إلى ذلك فقد راج لدى بريطانيا انطباع بأن القواسم ينشطون في أعمال بحرية لا تتفق والقواعد التي كانت بريطانيا قد وضعتها لتضمن سلامة الملاحة، الأمر الذي دفعها إلى اتهامهم بممارسات وصفتها بالعدائية ضد السفن التجارية. [4]

ورغم محاولات القواسم المتكررة للدفاع عن وجودهم، فإن بريطانيا كانت تتفوق عليهم في عدة نواحٍ، من بينها التسليح البحري المتقدم، والدعم الذي تلقته من حكومتها المركزية، بينما افتقر القواسم لحلفاء أقوياء قادرين على معادلة القوة البريطانية. [5]

([1]) محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الاولى1793-1818م(القاهرة، 1987م، د.ط)، 101.
([2]) ميخين فيكتور ليونوفيتش، حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة سمير نجم الدين(دبي- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، (د.ت)، ص171-173.
([3]) صالح محمد العابد، دور القواسم في لخليج العربي 1747-1820م (العراق- مطبعة المعاني، 1976م)، 64.
([4]) حسن إبراهيم منيسي، شيوخ القواسم ودورهم في الاحداث السياسية(الدار العربية للموسوعات، ط1، 2014م)، 95-101.
([5]) لؤي عبد الرسول حسن، مقال بعنوان" سياسة بريطانيا في الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية،(مجلة سر من رأى، مجلد 8، عدد 30، السنة الثامنة، تموز 2012م)، ص139-142.

فلعبت تلك العوامل دوراً كبيراً في تمكين بريطانيا من فرض هيمنتها على مشيخات الخليج العربي وتقليص سلطة القوى البحرية المحلية وفي مقدمتها القواسم، الأمر الذي أتاح لبريطانيا تعزيز سيطرتها الفعلية على المنطقة، لاسيما بعد توقيع مجموعة من الاتفاقات في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

إشكالية الدراسة:

يركز هذا البحث على دراسة وتحليل للأدوات والآليات التي اعتمدتها بريطانيا في تعزيز هيمنتها على منطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1899-1971م، حيث تعد هذه الفترة من أهم الفترات التي تبلورت فيها الهيمنة البريطانية على الخليج العربي، وشهدت تحولات جيوسياسية واقتصادية عديدة، مما ساهم في تراجع النفوذ البريطاني بعد إعلانها الانسحاب من شرق السويس 1971م، مما ترك أثراً كبيراً على الخريطة السياسية للخليج العربي.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية الجوهرية لهذا البحث في كونه يسلط الضوء على الاستراتيجيات المتعددة الأبعاد التي اتبعتها بريطانيا لفرض سيطرتها، سواءً على المستوى السياسي، أو العسكري، أو الاقتصادي، أو الثقافي، وذلك من خلال استقراء المصادر الأولية وتحليل الإطار القانوني والتاريخي الذي مكن من استمرار هذا النفوذ لعقود طويلة، كما سعى هذا البحث إلى تقييم فعالية تلك الأدوات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

أهداف البحث:

- استكشاف الجذور التاريخية للوجود البريطاني في الخليج العربي والظروف التي مهدت لفرض هيمنته.
- تحليل الأدوات السياسية التي استخدمتها بريطانيا لضبط إيقاع الحكم والنفوذ في المنطقة.
- دراسة الآليات العسكرية التي اعتمدتها بريطانيا لحماية مصالحا وتثبيت وجودها الاستراتيجي.
- التعرف على آليات ووسائل الهيمنة الاقتصادية على الخليج العربي.
- التعرف على آليات ووسائل فرض النفوذ الثقافي على الخليج العربي.
- التعرف على عوامل وآلية الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1971.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي التاريخي، انطلاقاً من قراءة المصادر الأولية، ضمن سياق زمني يراعي تطور السياسة البريطانية وتفاعلها مع القوة المحلية والإقليمية، كما يركز البحث إلى مقاربة مقارنة أدوات السيطرة البريطانية بين مناطق الخليج العربي مع التركيز على النماذج البارزة.

وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وست مطالب:

المطلب الأول: منهجية البحث.

المطلب الثاني: السياق التاريخي والسياسي للوجود البريطاني في الخليج العربي.

المطلب الثاني: الأدوات السياسية والقانونية للسيطرة البريطانية على الخليج العربي.

المطلب الثالث: الأدوات العسكرية للسيطرة البريطانية على الخليج العربي.

المطلب الرابع: الأدوات الاقتصادية للسيطرة البريطانية على الخليج العربي.

المطلب الخامس: الأدوات الثقافية للسيطرة البريطانية على الخليج العربي.

المطلب السادس: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1971م.

الخاتمة .

1. المبحث الأول: أدوات سيطرة بريطانيا على الخليج العربي 1899-1971م

1.1. المطلب الأول: الخلفية السياسية والتاريخية للوجود البريطاني في الخليج العربي

أولاً: محاولات بريطانيا تثبيت هيمنتها في الخليج العربي:

شهدت نهاية القرن التاسع عشر تحولات جوهرية في سياسة بريطانيا التي عملت على محاولة تثبيت وجودها السياسي والعسكري في الخليج العربي منلتجاوز التحديات المتصاعدة مع بروز وتصاعد الاهتمام الدولي بالمنطقة، فكانت اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت عام 1899م نقطة تحول استراتيجية في رسم سياسة تقوم على مبدأ التبعية غير المباشر والحفاظ على النفوذ عبر آليات متعددة.

قامت الاستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي على ركائز أساسية منها: الحفاظ على لمصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية وحمايتها، ومحاولة السيطرة على أمن المنطقة واستقرارها، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف والغايات اعتمدت بريطانيا على تعزيز نشاط شركة الهند الشرقية كوسيلة اقتصادية اساسية ، بينما عملت في ذات الوقت على تقويض محاولات منافسيها مثل فرنسا وهولندا، وواجهت القوى المحلية التي تجسدت على هيئة حركات مضادة للوجود البريطاني مثل القواسم[6].

ثانياً: السيطرة البريطانية غير المباشرة:

ومع مطلع القرن العشرين برز الدافع الاقتصادي للسيطرة البريطانية بصورة جلية لاسيما مع اكتشاف النفط في جنوب غرب فارس، فحصلت شركة "النفط الإنجليزية الفارسية" ((Anglo-Persen Oil Company عام 1909م على جملة من لامتيازات الكبرى التي حققت فوائد ومكاسب اقتصادية لبريطانيا والتي اعتبرت ذلك نصراً كبيراً ضمن لها ثروات طبيعية ستظهر الأيام القادمة قيمتها العظمى[7].

ومع بداية القرن العشرين بدأت بريطانية في إيجاد نمط وهيكل مؤسساتي من أجل تطوير تواصلها مع أمراء وشيوخ الخليج العربي وفرض سيطرة فعالة على المنطقة ، وقد تجلى ذلك في إنشاء مراكز سياسية ووكالات دبلوماسية في مختلف مناطق الخليج مثل العراق وقطر والبحرين، فأسست مقيمية سياسية في بوشهر لتتحول فيما بعد إلى مركز للتنسيق بين المقيم السياسي والوكلاء السياسيين في مشيخات خليج العرب، وأدى ذلك إلى توسيع التأثير السياسي عبر تعزيز العلاقات بين المسؤولين البريطانيين والزعماء المحليين وضمان ولائهم بما يخدم المصالح البريطانية، كما اتبعت بريطانيا منذ عام 1820 سياسة إبرام الاتفاقيات الثنائية مع الكيانات الإقليمية في الخليج العربي، والتي شملت البحرين وقطر واستمرت هذه السياسة حتى معاهدات الحماية التيؤ وقعتها بريطانيا خلال الأعوام 1861و 1892و 1900و 1916م والتي أفضت إلى تقليص استقلال هذه الدول مقابل ضمان الحماية من أي تهديد خارجي. [8]

([6]) لؤي عبد الرسول حسن، المرجع السابق، 140.

([7]) خولة الكندي، نشاط شركة النفط الإنجليزية الفارسية خلال الحرب العالمية الأولى وآثارها لاقتصادية(مجلة الأداب، مارس، 2025)، 232.

([8]) يوسف سامي، الأطماع البريطانية في الخليج العربي (جامعة الانبار، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، 2017م)، 3-5

هذا وقد سعت بريطانيا إلى خلق نظام سياسي يهدف إلى ترسيخ نظام سياسي يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية من خلال السعي إلى دعم زعامات محلية معينة وتقديم الحماية لها مقابل تبعيتها السياسية وقد ظهر ذلك جلياً من خلال دعم بريطانيا لأسرة آل خليفة في البحرين مما أدى إلى تعزيز مكانتها مقابل خصومها [9].

لقد كانت سياسة بريطانيا في إحكام سيطرتها تعتمد على الطابع الرمزي والسيادي، فكانت تحرص على الاحتفاظ برموز الدولة المحلية ومظاهر السيادة ظاهرياً، حيث كانت هذه الإجراءات خطة لضبط النفوذ إزاحة القوة المنافسة، كما هو الحال في تعامل الحكومة البريطانية مع نفوذ العثمانيين في قطر حيث مارست بريطانيا مجموعة من الضغوط على الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني ليقطع علاقاته مع الدولة العثمانية، الأمر الذي دفعه إلى الطلب _ وبأمر من بريطانيا_ من القوات العثمانية الانسحاب من قطر في آب 1915 مع ضمان الحفاظ على سلامة أفرادها، فلم يكن أمام العثمانيين إلا الاستجابة والانسحاب من المنطقة[10].

ومن هنا يتبين بأن السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي عملت على تثبيت فكرة الهيمنة غير المباشرة التي تقوم على الاتفاقيات السياسية وإخضاع البلاد للمراقبة السياسية وتقديم الدعم العسكري للموالين لها، لتكون هذه السياسة أساساً لأي تحول يرافق استراتيجية وخطط بريطانيا، التي كانت على يقين بالأهمية الجيواستراتيجية للخليج العربي كبوابة للوصول إلى الهند.

1.2. المطلب الثاني :الأدوات السياسية والقانونية للسيطرة البريطانية على الخليج العربي

اعتمدت بريطانيا على العديد من الأدوات السياسية والقانونية الممنهجة لتعزيز نفوذها في المنطقة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وقد تنوعت هذه الأدوات ما بين الاتفاقيات الرسمية والتعيينات الإدارية والمؤسسات التمثيلية والتشريعات التي عملت على تقييد إدارة المناطق، وقد شملت تلك الإجراءات على نمطٍ من السيطرة الاستعمارية غير المباشرة.

أولاً: الاتفاقيات الثنائية:

في هذا السياق، كان للاتفاقيات الثنائية دوراً عظيماً في عزل وتحييد مشيخات الخليج عن أي تأثيرات خارجية ووضعها تحت الهيمنة البريطانية ، فكانت اتفاقية في 23 يناير عام 1899م مع الكويت رداً على التخوفات البريطانية والألمانية في المنطقة، خاصة بعد خطة العثمانيون لمد السكة الحديدية من البصرة إلى كاظمة شمال الكويت.[11].

وقد تضمنت المعاهدة التزام الأمير مبارك الصباح بعدم الدخول في أي علاقة أو تفاهم مع أي دولة أجنبية دون موافقة بريطانية مقابل ضمانهم حماية الكويت من التهديدات الخارجية وخاصة الدولة العثمانية أو الأطماع الإقليمية المجاورة، وقد تم تعزيز هذا التوجه لاحقاً باتفاقيات عمقت الهيمنة البريطانية ورسخت سيطرتها على الشؤون الخارجية في الخليج العربي [12]، وظهر ذلك جلياً أيضاً في اتفاقية شبيهه وقعتها بريطانيا مع قطر عام 1916م كان من بنودها التزام الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني بالتخلي عن سلطاته السياسية والاقتصادية ، لتتولى بريطانيا الإشراف على

([9]) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500-2002م) (البحرين- مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين، 2009م) ، 165- 172..

([10]) عمر محمد جعفر القرالة، شادية حسن العدوان، دور بريطانيا في انهاء الوجود العثماني في قطر 1915م(المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد12، عدد2، 2018م)، 86-71.

([11]) رجاء حسن الميناوي، الكويت الغزو والتحرير،(دار المعتز للنشر والتوزيع، 2025م)،34.

([12]) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب الحديث والمعاصر،(دار المناهل، 2004م، د.ط) ،114.

شؤون قطر الخارجية في ظل الظروف الدولية الجديدة التي تمثلت بتصفية الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى[13].

ثانياً: الوظائف الإدارية:

في منتصف القرن التاسع عشر أوجدت بريطانيا منصبا اسمته المقيم السياسي الذي كان في منزلة السفير في تمثيل بريطانيا لكونها القوة المسيطرة على المنطقة ، فالمقيم السياسي ممثل للسلطة البريطانية في الدول التي تسيطر عليها، كان مركز المقيم السياسي في بوشهر ثم تم نقله إلى البحرين[14]، لم يكن منصب المقيم السياسي كافياً بل كان لابد من موجود موظفين مساعدين له لذلك قامت بريطانيا بتعيين الوكلاء السياسيين في مناطق مختلفة من الخليج العربي، وقد كانت وظيفة هؤلاء الوكلاء هي الإشراف الشؤون السياسية والأمنية، وهم يتبعون بشكل مباشر للمقيم السياسي، وكانت وسيلة التواصل بين المقيم البريطاني والمسؤولين البريطانيين تتم عبر التقارير التي تستخدم لنقل الأحداث في المنطقة، والتي أصبحت لاحقا وثائق مهمة لفهم الأحداث التي مرت بها. كما كان من مهام المقيم السياسي الإشراف على تنفيذ السياسة البريطانية وإبرام المعاهدات، وضمان الاستقرار السياسي الإقليمي والمحلي ، وقد وجد العديد من الساسة البريطانيين الذين تقلدوا منصب المقيم السياسي كان أهمهم لويس بيلي (Lewi Pelly) و بيرسي كوكس (Cox) خلال منتصف القرن التاسع عشر والربع الأول للقرن العشرين[15].

ثالثاً: المؤسسات الإدارية:

كما عملت بريطانيا على انشاء مؤسسات إدارية وذلك لترسيخ سيطرتها على المنطقة وكان من أهم هذه المؤسسات " المجالس الاستشارية المحلية" التي لم تتمتع بأي استقلالية فعلية، بل كانت تعمل وفقاً لتوجيهات بريطانيا ، ومن أبرزها كان المجلس الاستشاري الذي تشكل في البحرين عام 1962 وكان برئاسة المستشار البريطاني تشارلز بلجريف، وقد مثل هذا المجلس غطاءً لتثبيت وضعها الاستعماري، وخصوصاً في ظل التغيرات السياسية في المنطقة[16].

رابعاً: المؤسسات القضائية:

هذا وقد قامت بريطانيا بوضع العديد من القوانين التي تراعي مصالح رعاياها في الخليج فكانت المحاكم البريطانية التي تمتعت بصلاحيات واسعة، مما عزز قرار الشركات النفطية وموظفيها في عدم الخضوع للقانون المحلي، بل حصلت على حصانة خاصة، وهي بذلك عملت على خلق نظام قانوني يخدم مصالحا في المنطقة[17].

ومن هنا مثلت الأدوات السياسية وسيلة مهمة في ترسخ النفوذ البريطاني ضمن إطار الاحتلال غير المباشر الأمر الذي يبين مدى الرغبة البريطانية وبراعتها في إقامة علاقات مرنة وذات أمد طويل أثرت تأثيراً كبيراً في نشوء الدول الخليجية الحديثة.

([13]) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، 912.

([14]) خالد محمد النقبي، الإدارة البريطانية في إمارات الساحل 1820-1949م الوكيل المحلي أنموذجاً، (الامارات - جامعة الشارقة)، 410 ،.

([15]) محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج العربي، 643.

([16]) محمد عبد الله، بشر زين العابدين، تاريخ البحرين 1500-2002م، 173.

([17]) مارتين وودواد، الشأن القضائي : الجوانب القضائية للحكم البريطاني في سواحل الخليج، (قطر- مكتبة قطر الرقمية، 12 يوليو 2017م)،
https://www.qdl.qa/%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

1.3. المطلب الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية في فرض السيطرة البريطانية على الخليج العربي1899-1971م:

لم تقتصر علاقة بريطانيا بالمشيخات العربية في منطقة الخليج العربي على إبرام المعاهدات وممارسة النفوذ السياسي غير المباشر في منطقة الخليج، بل تجاوزت ذلك إلى تطبيق آليات هيمنة عسكرية منظمة شكلت أساساً للسيطرة المباشرة، ويمكن تصنيف هذه الأليات من خلال أطر رئيسية منها:

أولاً: بناء القواعد العسكرية: تعتبر القواعد العسكرية إحدى أبرز آليات تعزيز السيطرة البريطانية على الخليج، حيث أسهمت في فرض الرقابة والتحكم الاستراتيجي على المنطقة [18]، ففي البحرين أنشأت الحكومة البريطانية "قاعدة الجفير" عام 1955م ، لتكون هذه القاعدة مركز لعملياتها البحرية، ووسيلة للرقابة على المشيخات، وضمان أمن الملاحة البحرية بين الخليج والهند، فضلا عن استخدامها لاحقاً في تنفيذ مهمات استخباراتية وعسكرية في المنطقة [19].

وفي هذا المجال قامت بريطانيا بإنشاء قاعدة الشارقة عام 1932م التي بدأت كمحطة تدعم الطيران العسكري والمدني البريطاني مع الهند وذلك بموجب اتفاق مع حاكم الشارقة في تلك الفترة، وتحولت لاحقاً إلى منشأة عسكرية بريطانية دائمة ساهمت في تعزيز تواجد بريطانية في منطقة الخليج [20].

ثانياً: تجنيد القوة المحلية: بالتوازي مع إنشاء المنشآت العسكرية البريطانية، حرصت الحكومة البريطانية على استدامة وجودها العسكري عبر آليات تجنيد محلية ضمن أطر أمنية تديرها بشكل مباشر، وقد تجلى ذلك في تشكيل " قوة الساحل المهادن" عام 1951م، والتي تولت مهمات الحفاظ على الأمن الداخلي ومواجهة لتهديدات لمحلية والخارجية ضمن مشيخات الساحل المتصالح، وعلى الرغم من أن هذه القوة كانت مؤلفة من أبناء المنطقة، فإن قيادتها بقيت حصراً في أيدي الضباط البريطانيين[21]، مما عكس توظيفاً ممنهجاً للقوى المحلية كأداة دعم عسكرية لسيطرة بريطانية في الخليج العربي، وإلى جانب ذلك احتفظت بريطانيا بوجود عسكري دائم في مراكز مهمة مثل عدن ومسقط والدوحة، بما يضمن استمرار سيطرتها على مفاصل التحرك السياسي والأمني الإقليمي ميدانيا.

ثالثاً: التدريب العسكري: اعتمدت بريطانيا بشكل واضح على تشكيل وتدريب الأجهزة العسكرية والأمنية المحلية في الخليج العربي بوصفها وسيلة لضمان استمرار نفوذها [22]. ففي كل من البحرين والكويت وقطر أنشئت قوات شرطية خضعت لإشراف وتدريب مباشر من قبل ضباط بريطانيين، مع إصرار واضح من السلطات البريطانية على احتكار المواقع القيادية لتلك القوات لصالح ضباطها، مما يعكس توجهاً استراتيجياً لإبقاء القرار الأمني في يد المستعمر، حتى وإن كان ظاهر القوة محلياً، أما في عُمان فقد تجاوز النفوذ البريطاني مسألة التدريب ليصل إلى قيادة الجيش نفسه إذ تولى أحد الضباط البريطانيين قيادة الجيش العماني الذي حظي دعم مالي وعسكري مباشر من بريطانيا، وقد لعب هذا الجيش دوراً حاسماً في التصدي للحركات الثورية التي تحمل السلاح ، كالتي حدث في الجبل الأخضر وظفار، بما يعكس الدور الوظيفي الذي أُنيط بالقوة المحلية في حماية النظام القائم، وضمان استمرارية الهيمنة البريطانية.

([18]) ويليام مونيك، القواعد البحرية البريطانية في الخليج العربي1820-1935م تاريخ من التوترات ،(قطر- مكتبة قطر الرقمية، 10 فبراير 2022م).

([19]) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي وتطوره وإشكالياته،(مركز دراسات الوحدة،2006م، د.ط)، 278.

([20]) شاكر محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (سوريا- المناهل، 2011م، د.ط)،109.

([21]) بيتر كلايتون، السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عمان 1950-1960م، ترجمة ناصر بن علي الباخشي الحميري، (الامارات- مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2008م)، 10-11.

([22]) محمود بهجت سنان، إمارة الشارقة، (بغداد- وزارة الثقافة والإرشاد، 1976م، د.ط)، 13.

وفي عدة مناسبات لم تتردد بريطانيا في استخدام قوتها العسكرية في قمع أي حراك سياسي قد يهدد مصالحها، فعلى سبيل المثال شهدت البحرين عام 1956م انتفاضة ذات طابع سياسي طالبت بإصلاحات داخلية وانهاء الوجود البريطاني، فقابلتها بريطانيا برد عسكري أعقبه ملاحقة قادة الانتفاضة وفرض الإقامة الجبرية عليهم ، ومن بينهم عبد الرحمن الباكر[23]، المشهد تكرر أيضا في عُمان، حيث قامت بريطانية بحملة عسكرية واسعة عن طريق قواتها عام 1957م لقمع حركة التمرد في الجبل الأخضر مستخدمة الطيران والقوات البرية لضمان بقاء السلطة في يد سلطان بن تيمور، الذي كان يُنظر إليه كشريك استراتيجي لبريطانيا[24].

إلى جانب العمل العسكري، كانت الاستخبارات جزءً لا يتجزأ من آليات الهيمنة البريطانية في الخليج العربي، إذ لجأت لاستخدام أجهزة التجسس والمخبرين المحليين لتراقب التحركات السياسية والنشاطات الوطنية مما ساهم في تكوين صورة دقيقة لدى البريطانيين عن التوجهات المناوئة لهم، وساعد في احباطها قبل أن تتوسع.

ويتضح من مجمل السياسات أن الخيار العسكري لم يكن مجرد رد فعل ظرفي ، بل مثل أحد أعمدة الاستراتيجية البريطانية لتحقيق الاستقرار السياسي في الخليج العربي، واستباق حدوث محاولات للتحرر أو اي مطالب بالسيادة الوطنية، وشكل هذا الخيار أداة حاسمة أسهمت في ترسيخ الهيمنة البريطانية على المنطقة حتى منتصف القرن العشرين.

1.4. المطلب الرابع: آليات الهيمنة الاقتصادية البريطانية على منطقة الخليج العربي

كان للأدوات الاقتصادية دوراً فعالاً في فرض السيطرة والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي، فقد عملت- بريطانيا- على توجيه اقتصاد الخليج العربي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية عن طريق مجموعة من الأدوات تمثلت بـ :

أولاً: الامتيازات النفطية كأداة للسيطرة:

مع اكتشاف نفط الخليج كان لزاماً على بريطانيا تعزيز قبضتها الاقتصادية على الخليج العربي، وقد تمثل ذلك في إنشاء مجموعة من شركات النفطي التي كان لها دورا رئيسيا، فعلى سبيل المثال كانت شركة النفط الإنكليزية الفارسية التي لعبت دوراً بارزاً في فرض النفوذ البريطاني في إيران والعراق وقد توسعت لاحقاً لتشمل امتيازاتها كل من قطر والبحرين وعمان، بالإضافة إلى شركة نفط البحرين "بابكو" الحاصلة على امتيازات للتنقيب عن البترول في الخليج مع خلال الفترة الأولى لاكتشاف النفط في المنطقة عام 1932م[25] ، وفي قطر حصلت شركة نفط العراق على امتيازات للبحث عن النفط وهي شركة تابعة لبريطانيا[26]، لم يقتصر دور هذه الشركات على التنقيب عن النفط إنما تعدى ذلك لتصبح كأدوات تجسس وفرضت للهيمنة بعد حصولها على الامتيازات مما يعني عملياً إحكام السيطرة الشاملة على الثروات النفطية.

([23]) جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج على مشارف القرن الحادي والعشرين، 2014م، 263

([24]) رعد البرهاوي، السياسة العمانية تجاه إيران في عهد السلطان قابوس 1970-2017 (بغداد- دار دجلة، 2018م، د.ط)،54.

([25]) خالد بن محمد قاسمي، البحرين التاريخ الحاضر والمستقبل، (البحرين-المكتب الجامعي الحديث، 1999م، د.ط)، 85.

([26]) مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها (بيروت- دار الطليعة، 1961م، د.ط)، 46.

ثانياً: الرقابة الصارمة على الموانئ البحرية:

أما فيما يتعلق بالموانئ البحرية، فقد أخضعتها بريطانيا لرقابة مشددة، وقد تجلى ذلك بوضوح في البحرين وقطر ومسقط والشارقة، حيث وضعتها تحت حمايتها، علاوة على ذلك، عملت على تجديد وتعديل الاتفاقيات البحرية المبرمة بين عامي 1820-1853م، وقد تضمنت هذه التعديلات بنوداً جديدة كفلت لبريطانيا السيطرة على تجارة النفط واللؤلؤ، ومنعت مشايخ دول الخليج من إبرام أي اتفاقيات بحرية خارجية دون الحصول على موافقة مسبقة من بريطانيا [27].

ومن هنا تبين أن الأدوات الاقتصادية لم تكن تقل أهمية عن الأدوات السياسية في فرض السيطرة والهيمنة، بل شكلت جزء لا يتجزأ من استراتيجية متكاملة.

1.5.المطلب الخامس: الأدوات الثقافية والإعلامية لترسيخ الهيمنة البريطانية على الخليج العربي:

ليترسخ الوجود الاقتصادي والسياسي لبريطانية في خليج العرب تبنت بريطانيا استراتيجية متعددة الأوجه شملت أدوات ثقافية وإعلامية تضفي شرعية على تدخلها في هذه المنطقة، هذه الأدوات لم تعمل فقط على تعزيز النفوذ البريطاني، بل ساهمت أيضا في تشكيل التصورات المحلية وتوجيه الرأي العام، ومنها:

أولاً: البعثات الطبية والتعليمية واجهة التطور والنفوذ الخفي:

كانت البعثات الطبية والعلمية من أبرز الأدوات ، حيث قامت بريطانيا بإرسال العديد من البعثات التعليمية والطبية إلى الخليج العربي، وكانت هذه البعثات تحت رعاية المؤسسات التبشيرية وإدارة المقيمية البريطانية، هذا وقد قامت بإرسال العديد من المؤسسات التعليمية والطبية " كالمدرسة الإمريكية" ومستشفى بعثة الإرسالية، سعت بريطانيا من خلالها إلى تقديم نفسها كدولة متقدمة ومتطورة ورائدة في مجالات العلم والمعرفة، وهذا التصوير الذاتي أدى إلى قدر كبير من التقبل والدعم للبعثات ضمن المجتمع الخليجي في ذلك الوقت، الأمر الذي مهد لنفوذ ثقافي واجتماعي عميق.

ثانياً الاعلام والصحف رقابة صارمة وتوجيه منهجي:

أما بالنسبة للإعلام والصحف والمجلات فقد عملت بريطانيا على مراقبة الصحاف المحلية وذلك من إيمانها بدور الصحافة في كشف الأهداف البريطانية، فمنعت إصدار أي صحيفة لا تخضع للرقابة البريطانية، وأغلقت العديد من الصحف، واعتمدت على نشر نشرات دورية وتقارير ومطبوعات موجهة لتبييض صورتها وتبرير تدخلها في شؤون الخليج العربي، هذا وقد سعت بريطانيا إلى مراقبة المد القومي العربي1952م، فراقبت الصحف والمجلات ومنعت إي مؤلفات تروج لفكرة القومية والوحدة العربية [28].

ومن هنا كانت الوسائل والأدوات الثقافية ضرورة لابد منها وجزء لا يتجزأ من استراتيجية فرض النفوذ السياسي والاقتصادي في الخليج العربي.

1.6. المطلب السادس: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1971

استمرت سيطرة بريطانية على منطقة الخليج العربي حتى عام 1971م، حيث أعلنت بريطانيا انسحابها، وذلك بعد مرورها بجملة من الضغوطات:

([27]) سالم عيد علي العريض، الاحكام الإسلامية وتطبيقاتها العملية في الهند البريطانية، (سوريا- دار المناهل، 2014م، د.ط)، 57.

([28]) نور الدين حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971م،(مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م، د.ط)،35.

أولاً: العوامل المؤدية للانسحاب:

فقد استمرت الأوضاع مستتبة لبريطانيا حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945م[29]، فمع انتهاء هذه الحرب بسبب التكاليف التي تحملتها بريطانيا اثناء الحرب وجدت نفسها أمام ضرورة تخفيض التزاماتها غير الخارجية الضرورية، كما تعرضت بريطانيا لعدد كبير من الأزمات خلال القرن العشرين كان من أهمها فشلها في دمج إمارات الخليج العربي ومشايخة ضمن حلف بغداد 1955م وهو ما كشف عن محدودية القدرة البريطانية على فرض رؤيتهالا الأمنية في المنطقة [30]، بالإضافة إلى تأميم مصر لقناة السويس وهو حدث كان له تداعيات كبيرة على النفوذ البريطاني في خليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عموماً حيث أعيد بعد هذا الحدث رسم موازين القوة الأقليمية، وقد تزامن ذلك مع تعميقً للتوترات في العلاقات البريطانية السعودية جراء النزاحول مناطق السيطرة في واحة البريمي بين المملكة العربية السعودية وعدد من إمارات الساحل المتصالح [31]، كما اسهم تصاعد التيارات القومية في المنطقة ، ولاسيما العراق ومصر وما نتج عنها من ثورات قومية عام 1952م في تسريع وتيرة هذه التحديات[32].

ثانياً: إجراءات الانسحاب:

أمام تصاعد هذه التحديات لجأت بريطانيا إلى سياسة انسحاب مدروسة تراعي حماية مصالحها في المنطقة دون الاصطدام مع القوى الصاعدة ، ومن ذلك منح الكويت الاستقلال عام 1960 م في خطوة استباقية للحد من طموحات العراق التوسعية ، التي كانت تنظر إلى الكويت جزء من ولاية البصرة التاريخية، وفي إطار إعادة الهيكلية الداخلية عملت بريطانيا على إعادة توزيع قواعدها العسكرية وتخفيض انتشارها شرق السويس، وفي16 يناير 1968م قام وزير خارجية بريطانيا اليك دوكلاس (Sir Alic Doglas) بإبلاغ مجلس العموم البريطاني عزم حكومة بلاده على الانسحاب من شرق السويس في مدة أقصاها نهاية عام 1971م وقد أكد في إعلانه هذا يعني انتهاء الامتيازات البريطانية في إمارات خليج العرب بعد أن امتدت هذه الامتيازات لعدة عقود، لقد كان الانسحاب البريطاني انسحاباً ناعماً الأمر الذي مكن بريطانيا من استمرار نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري.[33]

وهكذا كان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي بعد مجموعة من التغيرات التأقلمية والدولية، كان أهمها تراجع القوى الإمبريالية القديمة وتقدم الأفكار الوطنية والقومية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الانسحاب لم ينهي الدور الوجود البريطاني، بل صاغه بصورة جديدة بالاعتماد على الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من تاريخ الخليج العربي.

([29]) محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية 1941م(بيروت، د.ط ، 1969م)، 108-120.
([30]) ليلى ياسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية، (بغداد، د.د، د.ط، 2002م، 144.
([31]) محمد عي محمد التميم، العلاقات السعودية المصرية 1952-1967، (العراق- رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999م)، 67-70.
([32]) محمد كريم، شذى رشو، بريطانيا والخليج العربي بين السيطرة والانسحاب، (الموصل- جامعة الحمدانية 2019م)، 672.
([33]) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج العربي، (القاهرة، 1956م د.ط) ، 153.

الخاتمة:

لقد نجحت بريطانيا في التحكم في الاحداث السياسية والاقتصادية في الخليج العربي بطريقة غير مباشرة وعن طريق استخدام أدوات ساهمت في تعزيز الهيمنة البريطانية بعيداً عن الشكل التقليدي، وقد كانت هذه الأوات في حالة ترابط وتكامل مع بعضها، فاستطاعت بريطانيا نظام مستقر وخدم مصالحها لعدة عقود في الخليج العربي.

ومن خلال تحليل الأدوات وآليات فرض هيمنة بريطانية على منطقة الخليج العربي 1899 -1971م تبين:

- التكامل بين هذه الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية الأمر الذي أدى إلى استمرار السيطرة لفترة زمنية طويلة.

- لم تعتم بريطانيا على استراتيجية واحدة في تعاملها مع كل المشيخات في الخليج العربي بل عملت على مراعات الفرق بين مشيخة وهو ما يظهر في الاتفاقيات ومستوى التدخل.

- دور النفط البارز في تعزيز النفوذ البريطاني الأمر الذي دفع بريطانيا لإيجاد طريقة في تحقيق مصالحا الاقتصادية تمثلت بشركات التنقيب عن النفط.

- محدودية اعمال المقاومة العربية الأمر الذي سهل من السيطرة البريطانية عليها.

- انسحبت بريطانيا من الخليج العربي بشكل غير مفاجئ الأمر الذي أدى إلى استمرار نفوذها الاقتصادي والسياسي لفترات لاحقة.

المصادر:

أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939، مركز دراسات الخليج العربي، 1979م.

بيتر كلايتون، السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عمان 1950-1960م، ترجمة ناصر بن علي الباخشي الحميري، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2008م.

حسن إبراهيم منيسي، شيوخ القواسم ودورهم في الاحداث السياسية، العربية للموسوعات، 2014م.

خالد بن محمد قاسمي، البحرين التاريخ الحاضر والمستقبل، المكتب الجامعي الحديث، البحرين، 1999م.

خالد محمد النقبي، الإدارة البريطانية في إمارات الساحل 1820-1949م الوكيل المحلي أنموذجاً، جامعة الشارة، الإمارات العربية المتحدة.

خولة الكندي، نشاط شركة النفط الإنجليزية الفارسية خلال الحرب العالمية الأولى وآثارها لاقتصادية، مجلة الأدب، مارس، 2025.

رجاء حسن الميناوي، الكويت الغزو والتحرير، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2025م.

رعد البرهاوي، السياسة العمانية تجاه إيران في عهد السلطان قابوس 1970-2017، دار دجلة، 2018.

سالم عيد علي العريض، الاحكام الإسلامية وتطبيقاتها العملية في الهند البريطانية، دار المناهل، 2014م.

شاكر محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المناهل، 2011م.

صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج العربي، القاهرة، 1956م.

ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي وتطوره وإشكالياته، مركز دراسات الوحد، 2006م.

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، روايات غربية عن رحلات في شبه الجزيرة العربية، ج1، دار الساقي.

عبد الله بن أحمد السلوم التعاون الخليجي والتحديات المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، 2015م.

عمر محمد جعفر القرالة، شادية حسن العدوان، دور بريطانيا في انهاء الوجود العثماني في قطر 1915م، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد12، عدد2، 2018م.

لؤي عبد الرسول حسن، مقال بعنوان" سياسة بريطانيا في الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية، مجلة سر من رأى، مجلد 8، عدد 30، السنة الثامنة، تموز 2012م.

ليلى ياسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية، بغداد 2002م.

محمد أحمد عبد الله، بشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500-2002م)، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين، 2009م.

محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج العربي، ج2، عمان، 2015م.

محمد عبد الله، بشر زين العابدين، تاريخ البحرين 1500-2002م.

محمد عي محمد التميمي، العلاقات السعودية المصرية 1952-1967، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999م،

محمد كريم، شذى رشو، بريطانيا والخليج العربي بين السيطرة والانسحاب، جامعة الحمدانية 2019م.

محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الاولى1793-1818م، القاهرة، 1987م.

محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية 1941م، بيروت، 1969.

محمود بهجت سنان، إمارة الشارقة، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد 1976م.
محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج2، دار المناهل، 2005م.
مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، دار الطليعة، بيروت، 1961م.
مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المناهل، 2004م.
ميخين فيكتور ليونوفيتش، حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة سمير نجم الدين، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، (د.ت).
نور الدين حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971م،مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.
ويليام مونيك، القواعد البحرية البريطانية في الخليج العربي1820-1935م تاريخ من التوترات ، مكتبة قطر الرقمية، 10 فبراير 2022م.
يوسف سامي، الأطماع البريطانية في الخليج العربي، جامعة الانبار، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، 2017م.
مارتين وودواد، الشأن القضائي : الجوانب القضائية للحكم البريطاني في الخليج، مكتبة قطر الرقمية،12يوليو2017م،
https://www.qdl.qa/%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC .

Etik Beyan / Ethical Statement

Bu çalışmanın hazırlanma sürecinde bilimsel ve etik ilkelere uyulduğu ve yararlanılan tüm çalışmaların kaynakçada belirtildiği beyan olunur.
It is declared that scientific and ethical principles have been followed while carrying out and writing this study and that all the sources used have been properly cited.

Yazar(lar) / Author(s)

Shahla Amin Rashid Mohammed

Finansman / Funding

Yazar bu araştırmayı desteklemek için herhangi bir dış fon almadığını kabul eder.
The author acknowledges that received not external funding support of this research.

Çıkar Çatışması / Competing Interests

Yazar, çıkar çatışması olmadığını beyan ederler.
The author declares that he have no competing interests.